

(خ)

س : ما حكم الدين في لبس الدبلة المتخذة من الذهب ؟

ج : التختم بالذهب حرام على الرجال مطلقاً ، فعن علي رضي الله عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وذهباً فجعله في شماله ثم قال «إن هذين حرام على ذكور أمتي»^(١) . وهو حلال للمرأة لحديث الترمذي الذي نص فيه على ذلك . فقد روى بإسناد حسن عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال «حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإنائهم» وروى مسلم أن النبي ﷺ رأى خاتماً من ذهب في يد رجل فترعه وطرحه وقال «يعمد أحدكم إلى جمرة فيجعلها في يده» كما روى عن البراء بن عازب ونهانا عن خاتم الذهب أو حلقة الذهب . وفي رواية : نهانا عن خواتيم الذهب وعن تختم بالذهب^(٢) .

قال النووي : خاتم الذهب حرام على الرجال بالإجماع ، وكذا لو كان بعضه ذهباً وبعضه فضة ، حتى قال أصحابنا - الشافعية - لو كان سنُّ الختام ذهباً أو كان مموهاً بذهب يسير فهو حرام . ثم قال : إنه حكى عن ابن حزم إباحته وعن بعض أنه مكروه لاحترام . ثم قال : والنقلان باطلان ، وقائلهما محجوج بهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم ، مع إجماع من قبله على تحريمه له ، ومع قوله ﷺ «إن هذين حرام على ذكور أمتي» .

هذا ، وقد ذكر السفاريني الحنبلي^(٣) أن المتأخرين اعتمدوا جواز كون الخاتم من فضة وفضة من ذهب .

١- رواه أبو داود بإسناد حسن .

٢- صحيح مسلم شرح النووي ج ١٤ ص ٣٣ - ٦٥ .

٣- غذاء الألباب ، ج ٢ ص ١٧٤ .

وجاء في (المطالب العالية) ^(١) عن إبراهيم التيمي قال: كانوا يرخصون للغلام أن يلبس خاتم الذهب فإذا بلغ ألقاه، ورجاله ثقات. والأفضل التنزه عنه مطلقاً.



س: هل المخدرات التي اكتشفت بعد الخمر تُعطى حكمها؟

ج: من المعلوم من الدين بالضرورة أن الخمر المتخذة من عصير العنب محرمة ومن أكبر الكبائر، ويكفر مستحلها، ويحد شاربها، والنصوص في ذلك كثيرة، منها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ^(٢) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ ^(٣) [المائدة: ٩٠، ٩١] وقوله ﷺ «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» ^(٤).

والعلة أو الحكمة في تحريمها صيانة العقل الذي كرم الله به الإنسان وجعله مناط التكليف، وبالتعدي على العقل أمكن التورط في فعل المنكرات والاستجابة للشهوات كما نصت عليه الآية السابقة والحديث الذي رواه الحاكم وصححه «اجتنبوا الخمر فإنها مفتاح كل شر» والذي رواه ابن حبان في صحيحه «اجتنبوا أم الحباث» وفيه أنها حملت على القتل والزنى.

ومن أجل خطورتها حرم الإسلام الاشتراك فيها بأي نوع من الاشتراك، وجاء في ذلك حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال «لعن رسول الله ﷺ في الخمر عشرة: عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعها وأكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له» ^(٥).

١- لابن حجر ج ٢ ص ٢٨٠.

٢- رواه البخاري ومسلم.

٣- رواه ابن ماجه والترمذي واللفظ له وقال: حديث غريب، أي رواه راو واحد فقط، قال الحافظ المنذري: ورواه ثقات.

حتى الجلوس مع شارب الخمر منهي عنه قال تعالى ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ [النساء: ١٤٠] وقد قرأ هذه الآية عمر بن عبدالعزيز عندما أمر أن يُحَدِّد جماعة كانوا في مجلس خمر، فقالوا له: إن فلاناً لم يشرب لأنه صائم، فقال ابدءوا به، يقول القرطبي في تفسير هذه الآية: فكل من جلس في مجلس معصية ولم ينكر عليهم: يكون معهم في الوزر سواء، فإن لم يقدر على النكير عليهم فينبغي أن يقوم حتى لا يكون من أهل هذه الآية.

ومثل الخمر في الحرمة كل ما اشترك معها في مخامرة العقل أي تغطيته من أية مادة كانت، روى البخاري ومسلم عن عمر رضي الله عنه أنه قال على منبر رسول الله ﷺ: ألا إن الخمر قد حرمت وهي من خمسة، من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير، والخمر ما خامر العقل.

والنبي ﷺ حرم كل مسكر دون قصره على مادة معينة، روى البخاري أن أبا موسى الأشعري رضي الله عنه سأل النبي ﷺ عن البتخ والمززر، فقال «كل مسكر حرام»^(١). روى مسلم أنه ﷺ سئل عن الأشربة التي تتبذ من العسل والذرة والشعير فأجاب «كل مسكر خمر وكل خمر حرام». ويدخل في ذلك المواد الطبيعية والمصنعة.

وتغيير اسم المشروب المسكر لا يغير من الحكم كما لا يغيره المادة المسكرة، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء، وقد ورد في ذلك حديث رواه ابن ماجه وابن حبان في صحيحه «يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها، يضرب على رؤوسهم بالمعازف والقينات-المغنيات- يخسف الله بهم الأرض ويجعل الله منهم القردة والخنازير».

ويستوي في الحكم كل وسائل تناول للمسكر، من شرب أو أكل أو شم أو تدخين أو حقن أو غير ذلك.

١- والبتخ نبيذ العسل، والمززر نبيذ الشعير.

والخشيش ، وإن كان لم يعرف في العالم الإسلامي إلى حوالي القرن السادس أو السابع الهجري عند ظهور التتار ، إلا أنه كان معروفاً في التاريخ القديم في الشرق والغرب ولما عرفه المسلمون ولمسوا آثاره طبقوا عليه عموم الحديث الذي حرم كل مسكر وكذلك عموم قول أم سلمة رضي الله عنها : نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر ، كما رواه أبو داود في سننه . فهو محرم إما بالنص وإما بالقياس ، وقد نقل الإجماع على حرمة غير واحد من الأئمة ، منهم القرافي وابن تيمية ، وقد جمع بعض الباحثين القدامى نحو مائة وعشرين مضرّة دينية وبدنية في الخشيش ، ولهذا أكد ابن تيمية حرمة وقال : إن مستحله يكفر ، وصرح في كتابه (السياسة الشرعية) بأنه أخبث من الخمر من جهة أنه يفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخنث ، وهو داخل فيما حرمه الله ورسوله من الخمر والمسكر لفظاً ومعنى . وابن القيم في كتابه (زاد المعاد) قال « إن الخمر يدخل معها كل مسكر ، مائعاً كان أو جامداً ، عصيراً أو مطبوخاً » .

وإذا كانت هذه المسكرات أو المخدرات أو المفترات محرمة كالخمر ، فإن عقوبتها المنصوص عليها في الأحاديث تشملها أيضاً ، وهي عقوبة أخروية شديدة ، والقليل من المسكر حرام كما نص عليه الحديث الذي رواه النسائي وأبو داود وقال الترمذي : إنه حسن « ما أسكر كثيرة فقليله حرام » . وفي رواية للنسائي « أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره » وإسناده صحيح .

فمن شرب المسكر - وهو مسلم بالغ عاقل مختار عالم بأنه مسكر وعالم بتحريمه - وجب عليه الحد ، سواء سكر أم لا ، والحد الأدنى في العقوبة أن يجلد أربعين كما رواه مسلم من فعل النبي ﷺ ، وروى مسلم أيضاً أن عبد الله بن جعفر جلد الوليد بين يدي عثمان وعليّ يعد حتى بلغ أربعين فقال : أمسك ، ثم قال : « جلد النبي ﷺ أربعين وأبوبكر أربعين وعثمان ثمانين والكل سنة ، وهذا أحب إليّ » فإذا رأى الإمام أن يبلغ الحد ثمانين فعل لما رواه مسلم أن عمر جعله ثمانين ، وقال علي لعمر : إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وحد المفترى ثمانون ، فأخذ به عمر ولم ينكره أحد .

واتفق الصحابة على ذلك ، فالعقوبة مقررة بصرف النظر عن الخلاف في كون الحد أربعين وما زاد على ذلك فهو تعزير .
والعقوبة لا تنفذ حال السكر حتى يحس بها ، ولو نفذت حال السكر ، قيل يعتد بها وقيل لا يعتد^(١) .

وعقوبة الحد مقررة لمن شرب الخمر ، أما من تعاطى غيرها من المائعات أو الجوامد فعقوبته الحد كالخمر عند بعض العلماء ومنهم ابن تيمية ، أو التعزير كما قال آخرون .
مع مراعاة أن الحد لا يجوز العفو عنه ، أما التعزير فيجوز ، ومع مراعاة الخلاف في أن التعزير يصل إلى الحد أو لا يصل ، وأجاز أبو حنيفة أن يصل التعزير إلى حد القتل ، تاركاً لتحديده لما يراه القاضي أو الحاكم حسب مقتضيات الأحوال .



س : ما حكم الدين في تناول مواد مخدرة لغرض التهذئة من الأمراض ؟
ج : من المقرر شرعاً أن ما أسكر كثيره فقليله وكثيره حرام ، ولا يجوز تناول المواد المخدرة بأية وسيلة للعلاج ، ففي الحديث «لم يجعل الله شفاء أمتي فيما حرم عليها» وهناك مواد طبيعية ، فيها مادة مهدئة يعرفها المختصون ، فلا مانع منها ، والقليل جداً من نقط مخدرة تضاف إلى شراب غالب لإفادة التهذئة التي تصل إلى حد التخدير والإسكار - كما في بعض الأدوية - لا مانع منها ، على أن يكون ذلك عند الضرورة ، بحيث لا يوجد غيرها من الحلال الصافي .



س : سيدة تقول : عندها خادمة ماهرة ، لكنها تنقل أسرارنا إلى أهلها وإلى الجيران ، فهل لو طردتها أكون آثمة ؟

ج : إذا كان الإسلام قد أوصى بالرحمة بالخدم بمثل قوله ﷺ «هم إخوانكم وحوالكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ،

١ - كفاية الأختيار ج ٢ ص ١١٦ .

وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم»^(١) ، فإنه قد أوجب على الخدم أن يكونوا أمناء ، لعموم قوله تعالى حكاية عن بنت شعيب وموسى ﴿يَتَأْتَىٰ آسْتَعِجْرَةَ لِيَتَّخِذَ خَيْرَ مَنْ آسْتَجَرْتَ الْفَوَىٰ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦] .

والأمانة المطلوبة من الخادم أبرز ميادينها ثلاثة : المال والعرض والسر . وبخصوص السر - بحكم وضعه وتمكنه من الاطلاع على الأمور الخفية - روى مسلم عن ثابت عن أنس قال : أتى عليّ رسول الله ﷺ وأنا ألعب مع الغلمان فسلمّ علينا ، فبعثني في حاجته ، فأبطأت على أمي ، فلما جئت قالت : ما حيسك ؟ فقلت : بعثني رسول الله ﷺ لحاجة ، قالت : ما حاجته ؟ قلت : إنها سر ، قالت : لا تخبرن بسر رسول الله ﷺ أحداً . قال أنس : والله لو حدثت به أحداً لحدثتكم به يا ثابت ، وروى البخاري بعضه .

وفي إرشاد أم أنس له بالأ يفشي سر رسول الله توجيه لأولياء الخدام في عدم الإلحاح عليه أن يخبرهم بما يحدث له ، أو ينقل أخبار مخدومه ، كما أن موقف أنس فيه صلابة في حفظ السر يجب أن تحتذى ، حتى لو كان إفشاؤه لأعز الناس عنده وألصقهم به .

والخدام الذي يفشي أسرار البيوت خائن ، لا حرمة في الاستغناء عنه ، اتقاء لضرره ، ولعل طرده يكون عبرة له ليتوب ، وعظة لغيره أن يلتزم بأدب المحافظة على الأسرار .



س : ما هو موقف الإسلام من الخدمة العسكرية ؟
ج : قال علماء الاجتماع قديماً وحديثاً إن الأمن من أهم أركان المجتمع السليم ، وأن من واجب الحاكم حراسة الأمة من عدو أو باغ على نفس أو مال أو عرض ، وهذا يقتضي تكوين جيش قوي لهذه المهمة .

١- رواه البخاري ومسلم .

والإسلام يدعو إلى ذلك من أجل إقرار الأمن والدفاع عن الحرمات ، وجاء التعبير عنه في القرآن والسنة باسم الجهاد ، والجهاد فرض كفاية إذا قام به البعض من القادرين عليه سقط الطلب عن الباقين ، ويكون فرض عين على كل إنسان عند الهجوم علينا أو أمر ولي الأمر بالنفر والخروج له ، والنصوص في ذلك كثيرة منها قوله تعالى ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦] وقوله تعالى ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٤١] ورغب فيه بمرغبات كثيرة منها قوله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَدِّلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعْيِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١١١] وقول النبي ﷺ فيما رواه البخاري «إن في الجنة مائة درجة أعددها الله للمجاهدين في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض» .

وحذر من التقاعد والتقاعد عنه فقال سبحانه ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ أَقْلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا أَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ﴾ [التوبة: ٣٨ ، ٣٩] .
ولأهمية القوة العسكرية كان الإسهام فيها بأي نوع من الإسهام له ثوابه العظيم ، ففي الحديث «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم» ^(١) وفيه أيضاً «من جهز غازياً فقد غزا ، ومن خلف غازياً في أهله بخير فقد غزا» ^(٢) .

ومن هنا جاء الأمر بالاستعداد القوي له فقال سبحانه ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخِرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٥] وحث على التدريب على كل الأسلحة ، وكان منها أيام الرسول ﷺ ركوب الخيل والرمي فقال «من ترك الرمي

١- رواه أبو داود بسند صحيح.

٢- رواه البخاري ومسلم.

بعدهما علمه رغبة عنه فإنها نعمة كفرها»^(١) ، وأمر بأن يعيش كل إنسان في جو الاستعداد للطوارئ فقال «من لم يغز ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة من النفاق»^(٢) وقال «من سأل الله تعالى الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه»^(٣) . والخدمة العسكرية تدريب واستعداد وأخذ بالحذر واحتياط للمفاجآت ، قال تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء : ٧١] وقال تعالى ﴿وَدَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَعَفَّلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء : ١٠٢] والمؤدى للخدمة العسكرية مُرابط وفي الحديث «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه»^(٤) . وهي أمر تنظيمي إلى جانب أنه أمر إلهي ديني ، فلا بد من طاعة ولي الأمر فيه لأنه للمصلحة ولامعصية فيه .

إن المتهرب من الخدمة العسكرية واحد من اثنين ، فهو إما جبان يخاف على نفسه أو ماله أو أهله ، وإما جاسوس متواطئ على الأمة مع العدو المتربص ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهو سلبي والسلبية من أكبر عوامل الانهزام في المعارك أيًا كان ميدانها ، ومن لم يهمه أمر المسلمين فليس منهم كما في الحديث المقبول . فالفرار من المعركة من كبائر الذنوب ، والتحايل على عدم المشاركة في الجهاد من صفات المنافقين الجبناء والمتواطئين على الإسلام ، فقد استأذن جماعة منهم عند خروج الرسول إلى الغزو متعللين بأسباب واهية كخوف الفتنة بنساء العدو كما قال سبحانه ﴿وَمِنْهُمْ مَن يَكُولُ أُنْذَنَ لِي وَلَا نَفْتَنِي ؕ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾^(٥) إن تُصْبِكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصْبِكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرًا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ^(٦) [التوبة : ٤٩ ، ٥٠] وفي ذلك بيان لسوء نيتهم وكراهية الخير للمسلمين ، وذم الله تخلفهم بدون عذر فقال ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة : ٨٧] ، والخوالف هم المتخلفون الذين لم يحفظوا بشرف الجهاد ،

٢- رواه مسلم.

١- رواه أبو داود.

٤- رواه مسلم.

٣- رواه مسلم.

من النساء والصبيان والمرضى وذوي العاهات ، كما ذمهم بقوله ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥] .

لعل بعض المتهربين من شرف الخدمة العسكرية يقول : إن الجيوش الآن لا تقوم بالجهاد الحقيقي لنشر دين الإسلام ، ونقول : إن الجهاد ليس هجوماً على الأمنين وإنما هو دفاع أو تأمين لطريق الدعوة ، والبدء به ممنوع كما دلت على ذلك النصوص ، فهو لدفع عدوان واقع أو مترقب دلت عليه القرائن .

ونقول لهؤلاء المتخلفين : من الذي يدافع عنكم إذا أغار عليكم العدو ؟ هل تنتظرون من غيركم - وأنتم ترموهم بالكفر أو الفجور - أن يدافعوا عنكم ؟ وهل تستسلمون للعدو وأنتم لا تحسنون الدفاع عن أنفسكم ؟ كيف غاب عنكم ما رواه مسلم أن رجلاً سأل النبي ﷺ : أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ فقال له «فلا تعطه مالك» قال : أرأيت إن قاتلني ؟ قال : «قاتله» قال : أرأيت إن قتلني ؟ قال : «فأنت شهيد» قال أرأيت إن قتلته ؟ قال «هو في النار» والحديث يقول أيضاً «من قُتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد»^(١) . إن الخدمة العسكرية تعلمك كيف تدفع العدو وتحمي نفسك ومالك وعرضك ودينك وكل المقدسات ، وتنال بذلك شرف الشهادة .

ولعل بعض المتخلفين عن الخدمة بدون عذر يقول : إن الجهاد لا يجب تحت قيادة كافرة ، ونقول له ، أين أنت من قول النبي ﷺ «والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أممي الدجال ، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل»^(٢) .

وهو يدل على صحة الجهاد تحت قيادة الفاجر ، ولكل واحد جزاء عمله ، وعلى الجندي طاعة قائده في الأوامر العسكرية منعاً للفرق ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُلُوا وَتَذْهَبَ

١- رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن صحيح.

٢- رواه أبو داود.

رَبِّكُمْ ﴿ [الأَنْفَال : ٤٦] وَالنَّبِيِّ ﷺ كَانَ يُولِي قِيَادَةَ الْجَيْشِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ بِفَنُونِ الْقِتَالِ ،
أَمَّا عَمَلُهُ الْخَاصُّ فَهُوَ لَهُ ، وَفِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ «إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ
بِالرَّجْلِ الْفَاجِرِ» وَذَلِكَ بِمُنَاسَبَةِ انْتِحَارِ رَجُلٍ يَظْهَرُ الْإِسْلَامَ وَقَدْ أَبْلَى بِلَاءً حَسَنًا فِي
الْمَعْرَكَةِ ، وَأَخْبَرَ عَنْهُ الرَّسُولُ بِأَنَّهُ فِي النَّارِ .

يقول ابن تيمية^(١) : يقدّم في ولاية الحروب القوي الشجاع وإن كان فيه فجور ،
يقدم على الضعيف العاجز وإن كان أميناً ، كما سئل أحمد بن حنبل عن رجلين في
الغزو ، أحدهما قوي فاجر والآخر صالح ضعيف ، فقال : أما الفاجر القوي فقوته
للمسلمين وفجوره على نفسه ، وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على
المسلمين ، فَيُعْزَى مَعَ الْقَوِيِّ الْفَاجِرِ ، وَالنَّبِيِّ ﷺ وَوَلَّى خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ الَّذِي قَالَ عَنْهُ
إِنَّهُ سَيْفُ سَلَّمَ اللَّهِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَعَ أَنَّهُ أحياناً كَانَ يَعْمَلُ مَا يَنْكُرُهُ عَلَيْهِ ، وَرَفَعَ مَرَّةً
يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا فَعَلَ خَالِدٌ» وَذَلِكَ حِينَ أَرْسَلَهُ إِلَى
(جُدَيْمَةَ) فَقَتَلَهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ بِنُوعِ شَبْهَةٍ ، فَتَحَمَّلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَابَتَهُمْ .

إن الجهاد شرف عظيم لا يفر منه إلا الجبناء أو المنافقون . ولشرفه كان الصحابة
يتسابقون إليه ، ومن لم يَقْضُ بهذا الشرف لعذر كان يحزن ويكي ويحاول تقديم
خدمة لأمته ولو بالعفو عن الحقوق التي له عندهم كما فعل عُلبَةُ بْنُ زَيْدٍ فِي غَزْوَةِ
تَبُوكَ ، وَكَانَ صِغَارُ الصَّحَابَةِ يَتَنَافَسُونَ أَمَامَ الرَّسُولِ لِإِظْهَارِ قُوَّتِهِمْ حَتَّى يَقْبَلَهُمْ
ضَمِنَ الْمُقَاتِلِينَ ، وَكَانَ الرَّجُلُ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ إِذَا خَرَجَ لِلْغَزْوِ طَلَبَ مِنْ أَهْلِهِ
أَنْ يَدْعُوا اللَّهَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ ، وَذَلِكَ شَوْقًا إِلَى الشَّهَادَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

وإذا صح أن الإمام مالكا قال : لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ،
فإن مما صلح به الأولون حب الجهاد وخدمة الإسلام بما يمكن من قوة ومال
وجهد في أي ميدان من ميادين الخير .



١ - في كتابه «السياسة الشرعية» .

س : هل يجوز نقل خصية رجل إلى رجل آخر ، وما الحكم فيما لو كان فيها منيٍّ وحملت منه زوجة الرجل المنقول إليه ؟

ج : من المقرر أن نقل الخصيتين معاً من شخص إلى آخر لا يجوز ، لأنه خصاء للمنقول منه ، والخصاء حرام بنص حديث النبي ﷺ كما رواه البخاري حيث لم يأذن فيه لأبي هريرة الذي لم يجد ما يتزوج به وهو شاب يخاف الزنى .

أما نقل خصية واحدة فهو كنقل إحدى الكليتين يجوز بشرطين هما مطلوبان في نقل أي عضو من شخص إلى آخر ، وهما عدم الضرر الكبير بالمنقول منه ، وغلبة الظن في استفادة المنقول إليه به ، ولاشك أن الخصية هي المعمل الذي يفرز المادة المنوية ويتخلق منها الحيوان المنوي . وهذه المادة عندما تكثر لا بد من إفراغها بطريقة أو بأخرى ، فإذا نقلت الخصية بما فيها من مادة مع افتراض أن الحيوانات المنوية بعد القطع ستبقى حية وزُرعت في شخص آخر ، وباشرت عملها من توليد المادة من الجسم الجديد كان فيها خليط من مادة الشخص الأول ومادة الشخص الثاني ، فلو فرض تلقيح زوجة الثاني من هذا الخليط فلا يعرف الحمل من أي الشخصين يكون ، وتحليل الدم أو الشبه في الخلقة قد يحدد ذلك . ولو ثبت أنه للشخص الأول كان الاتصال الجنسي حراماً ، وتجيء هنا مشكلة نسبة المولود على فراش الزوجية وحق الزوج في ادعائه ونفيه وما قيل في التلقيح الصناعي .

ولذلك نختار منع عملية النقل أصلاً ، وذلك لعدم الضرورة إليها ، فليس عقم الرجل مفضياً إلى هلاكه أو إلى إلحاق الضرر الشديد به ، ولو تم النقل وجب أن تكون هناك فرصة لتفريغ المادة المخزونة فيها والاطمئنان إلى خلوها منها بمعرفة المختصين . وذلك أشبه بمدة الاستبراء والعدة حتى لا تختلط الأنساب بالزواج أو التمتع قبل انتهائها وما يقال في نقل خصية الرجل يقال في نقل مبيض المرأة .



س : حدث خصام بيني وبين بعض أقاربي وذهبت لمصالحتهم في يوم العيد فتجهموا في وجهي ، فهل أقاطعهم أم أحاول مصالحتهم مرة أخرى ؟

ج : الخصام بين الناس منهي عنه فوق ثلاث ليال كما صح في الحديث ، وخير المتخاصمين من يبدأ بالصلح ، والنهي شديد عن رفض الاعتذار عن الخصام ، وجاء في الحديث «من اعتذر إلى أخيه المسلم فلم يقبل عذره ، لم يرد على الحوض»^(١).

وأشد ما يكون الخصام سوءاً إذا كان بين الأقارب لأن فيه معصية أخرى ، هي قطيعة الرحم ، وقطيعة الرحم من الذنوب الكبيرة ، والنصوص فيها كثيرة ، ومن أجل هذا ينبغي أن يتحمل المسلم أكثر ما يتحمل إذا كانت المضايقات من أقاربه ، ولا ينبغي أن يتألم بمثل إساءتهم خصاماً وقطيعة ، فالحديث في هذه الحالة يؤكد عدم القطيعة .

ومما ورد في النص على ذلك ما رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه عن أبي ذر رضي الله عنه قال : أوصاني خليلي ﷺ بخصال ، وذكر منها : وأوصاني أن أصل رحي وإن أدبرت . وما رواه البخاري وغيره «ليس الواصل بالمكافئ ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها» .

ومن الحوادث التي تشبه ما جاء في السؤال ما ذكره أبو هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني ، وأحسن إليهم ويسبوني إليّ ، وأحلم عليهم ويجهلون عليّ ، فقال «إن كنت كما قلت فكأنما تسفهم المأل ، ولا يزال معك من الله ظهير عليهم ما دمت على ذلك»^(٢) . ولا شيء على هذا المحسن إليهم لكن ينالهم إثم عظيم بتقصيرهم في حقه وإلحاقهم الأذى به .

١- رواه الطبراني في الأوسط .

٢- رواه مسلم ، والمأل هو الرماد الحار ، وهو تشبيه ما يلحقهم من الإثم بما يلحق أكل الرماد الحار من الألم .

هكذا شرح النووي معنى الحديث ، وأقول لصاحب السؤال : استمر على صلة رحك على الرغم من موقفهم منك ، وادع الله لهم بالهداية كما دعا الرسول لأهل مكة ، ولا تقصّر في حقهم ، بل اجعل حبل الصلة ممدوداً ولو بأقل ما يمكن . واقرأ قول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَبِئْسَ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ ﴾ [فصلت : ٣٤ ، ٣٥] .



س : ما حكم الدين في الخضاب الذي يستعمله الرجال ؟

ج : كانت الحناء معروفة عند العرب قبل الإسلام وبعده ، وتستعمل غالباً في زينة النساء ، والنبي ﷺ أوصى بخضاب الشيب كما في حديث البخاري ومسلم «إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالفوهم» . وفي غير خضاب الشيب أو التداوي في بعض الأمراض يكره للرجال استعمال الحناء أو الكتم - صبغ معروف أيام النبي - للزينة كصبغ اليدين ، فإن قصد التشبه بالنساء حرم ، للحديث «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال» ^(١) ، وفي عدة روايات مقبولة أن النبي ﷺ أعرض عن بعض رجال اختضبوا في أيديهم وكان بعضهم لم يفرغ من عرسه ، وأمر بغسله ^(٢) .



س : من هو الخضر ؟ وهل هو حي أو ميت ؟

ج : تحدث القرآن الكريم عن عبد من عباد الله تقابل معه موسى عليه السلام ، وكان بينهما ما جاء في سورة الكهف ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الآية : ٦٥] وتحدثت السنة النبوية الصحيحة ، كما رواه

٢- موسوعة الأسرة ج ٣ .

١- رواه البخاري وغيره .

البخاري وأحمد والترمذي عن هذا العبد الصالح باسم «الخضر» لأنه جلس على فروة بيضاء - هي وجه الأرض - فإذا هي تهتز من تحته خضراء .

وإلى القراء أضواء بسيطة على شخصيته من حيث اسمه وحياته ونبوته :

يقول العالم الكبير كمال الدين الدميري المتوفى سنة ٨٠٨ هـ^(١) عند الكلام عن الحوت : إن اسم الخضر مضطرب فيه اضطراباً متبايناً والأصح - كما نقله أهل السير وثبت عن النبي ﷺ كما نقله البغوي وغيره - أن اسمه «بلياً» بفتح الباء وسكون اللام ، وأن أباه يسمى «ملكان» بفتح الميم وإسكان اللام وبالنون في آخره ، وكان من بني إسرائيل ومن أبناء الملوك ، وفر من الملك وانصرف إلى العبادة .

أما هل هو حي أو ميت ، فقد اختلف في ذلك ، فقال النووي وجمهور العلماء : إنه حي موجود بين أظهرنا الآن ، وهذا الرأي متفق عليه عند الصوفية وأهل الصلاح والمعرفة . والأخبار عن الاجتماع به كثيرة ، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : هو حي عند جماهير العلماء والصالحين ، والعامّة معهم على ذلك وإنما شذّب إنكاره بعض المحدثين .

وقال الحسن : إنه مات وقال ابن المناوي : لا يثبت حديث في بقائه . وقال الإمام أبو بكر بن العربي : مات قبل انقضاء المائة ، ويقرب من جواب الإمام محمد بن إسماعيل البخاري لما سئل عن الخضر وإلياس عليهما السلام : هل هما في الأحياء ؟ فقال كيف يكون ذلك وقد قال النبي ﷺ «لا يبقى على رأس مائة سنة ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد» والصحيح الصواب أنه حي .

وقال بعضهم : إنه اجتمع مع رسول الله ﷺ وعزى أهل بيته وهم مجتمعون لغسله ، وقد روى ذلك من طرق صحاح ، والقرطبي صحح حياته^(٢) .

١ - في كتابه الموسوعي «حياة الحيوان الكبرى» .

٢ - التفسير ج ١١ ص ٤١ .

واختلف في الخضر هل هو نبي أو ولي . فقال القشيري وكثيرون : هو ولي ، وقال بعضهم هو نبي ، ورجَّحه النووي ، وقال المازري : إن الأكثرين من العلماء على أنه نبي ومن قالوا : إنه نبي اختلفوا ، هل هو مرسل إلى غيره من الناس أو لا ؟ والأدلة على هذا الاختلاف في الاسم والحياة والنبوة كثيرة لا يتسع المقام لها . وقد أوردت لك هذه الأقوال التي ليس فيها اتفاق على رأي لترى أنه لا يوجد نص قاطع يعتمد عليه في هذه الأمور .

فالثابت في القرآن أنه عبد من عباد الله آتاه الله رحمة وعلماً من عنده ، لكن هذا العبد يحتمل أن يكون نبياً ويحتمل أن يكون ولياً أي رجلاً صالحاً ، والثابت بالحديث أن لقبه الخضر ، ولم يرد نص صريح في كونه مات أو مازال حياً حتى يقتله الدجال ، أو أن له لقاءات مع بعض الأنبياء أو الأولياء ، أو أنه يلقي السلام على بعض الناس فيردون عليه التحية . كل ذلك ليس له دليل يعتد به . وفي الوقت نفسه لا يترتب على الجهل به عقاب ، ولا يؤثر على إيمان المؤمن ، فهو ليس من العقائد التي كلفنا بها الدين ، وأولى ألا نشغل بالبحث عنها كثيراً ، وفي كتب التفسير والتاريخ متسع لمن أراد المزيد .



س : ما مدى صحة الحديث «أغلقوا الأبواب ، وأوكوا السقاء وأكفئوا الإناء وأطفئوا المصباح» وما تفسيره ؟

ج : روى البخاري في الأدب المفرد قوله ﷺ «أغلقوا الباب ، وأوكوا السقاء وأكفئوا الإناء ، وأطفئوا المصباح ، فإن الشيطان لا يفتح غلقاً ولا يجل وعاء ، ولا يكشف إناء، وإن الفويسقة تضرم على الناس بيوتهم»^(١).

وجاء في رواية لابن حبان أيضاً عن جابر «أغلق بابك واذكر اسم الله فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً ، وأطفئ مصباحك واذكر اسم الله ، وأوك سقاءك واذكر اسم الله وخمر إناءك واذكر اسم الله ولو بعود تعرضه عليه» .

١ - ورواه ابن حبان في صحيحه وفيه زيادة «وخمروا الإناء» بعد «وأكفئوا الإناء» .

وجاء في رواية لمسلم وأحمد وأبي داود والترمذي عن جابر أيضاً ، «أغلقوا أبوابكم وخمروا آتيتكم وأطفئوا سرجكم وأوكتوا أسقيتكم ، فإن الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً ولا يكشف غطاء ولا يجل وكاء ، وإن الفويسقة تضرم البيت على أهله»^(١).

وجاء في رواية مسلم عن جابر «غطوا الإناء وأوكوا السقاء فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بإناء ليس عليه غطاء ، وسقاء ليس عليه وكاء إلا وقع فيه من ذلك داء»^(٢) . قال الليث بن سعد أحد رواة الحديث : الأعاجم عندنا يتقون تلك الليلة في السنة في كانون الأول منها ، وصح عنه أنه أمر بتخمير الإناء ولو أن يعرض عليه عوداً ، وفي عرض العود عليه من الحكمة أنه لا ينسى تخميره بل يعتاده حتى بالعود ، وفيه أنه ربما أراد الدبيب أن يسقط فيه فيمر على العود فيكون العود جسراً له يمنعه من السقوط فيه . وصح أنه أمر عند إيكاء الإناء بذكر اسم الله ، فإن ذكر اسم الله عند تخمير الإناء يطرد عنه الشيطان ، وإيكائه يطرد عنه الهوام ، ولذلك أمر بذكر اسم الله في هذين الموضوعين لهذين المعنيين ، انتهى .

يؤخذ من كل ما سبق أن الحديث وارد بدرجة الصحة في بعض رواياته ، وأن المراد بتخمير الإناء تغطيته إذا كان فيه طعام ، بل حتى لو لم يكن فيه طعام ، وذلك حتى لا تسقط فيه الحشرات أو يتعرض للتلوث ، فإذا لم يكن هناك غطاء يكفأ الإناء الفارغ . وإيكاء السقاء معناه ربطه ، وكان الماء يحفظ في القرب عندهم أو المزدادات^(٣) وذلك أيضاً صيانة للماء من التلوث بأي شيء من حشرات وغيرها ، وكذلك لحفظه أن ينسكب فيضيع أو يتلف شيئاً ، وكذلك منعاً للوباء أن يصيبه في المواعيد التي يكثر فيها كما عرف بالتجربة ونص عليه الحديث ووضح ابن القيم إمكان ذلك .

١- ذكرها السيوطي كلها في جامع الأحاديث.

٢- ذكره ابن القيم في «زاد المعاد» وعلق عليه بقوله : وهذا مما لاتناله علوم الأطباء ومعارفهم ، وقد عرفه من عرفه من عقلاء الناس بالتجربة.

٣- الرمزميات المصنوعة من جلد أو قماش لا ينفذ منه الماء..

ومع القيام بهذه الاحتياطات يذكر اسم الله ، وذلك لطرد الشيطان . ويجوز أن يمنعه الله من دخول البيت الذي أغلق بابه ، ومن الأكل والشرب مما في الأوعية المغطاة والمربوطة ، أو المراد أن الله يحفظ البيت والطعام والشراب من كل سوء ويبارك فيه .

ولفظ الشيطان يطلق أحياناً على الهوام والحشرات المؤذية ، وكل ما أوصانا به النبي ﷺ من باب الاحتياط والأخذ بالأسباب ، والفويسقة هي الفأرة قد تجر السراج بناره فتحرق البيت ، وكانت المصابيح تضاء بالزيت ، والفأرة قد تجر إناء الزيت أو تصاب بالشعلة وهي تتناول الزيت فتجري وتمر على الأمتعة فتحرقها ، ولذلك أمر الرسول ﷺ بإطفاء المصابيح عند النوم لهذا المعنى .

أما مصابيحنا الكهربائية فإنارتها بالبيوت ليلاً لا يحصل منها الخطر المذكور ، وإن كان يمكن بوسيلة أخرى ، والمهم هو الاحتياط حتى لا يحدث الخطر والناس نيام غير متنبهين فإذا استيقظوا وجدوا الخطر واقعاً ، وكل بلد أو منطقة لها ظروفها الجوية والصحية ، وبالتجربة يعرف ما يلزم لاتقاء الأخطار .



س : ما حكم الدين في دفن ما يعرف بالخلاص بعد الولادة - في أحد المساجد أو المقابر أو البحر لينشأ المولود صالحاً ؟

ج : في تفسير القرطبي ^(١) عن عائشة رضي الله عنها ، كان رسول الله ﷺ يأمر بدفن سبعة أشياء من الإنسان . الشعر والظفر والدم والحبيضة والسِّن والقلقة ^(٢) والمشيمة . إن دفن الخلاص - المشيمة - سنة وليس بواجب كما اختاره ابن حجر ، ردّاً على النووي في قوله بوجوب دفن الشعر . والحكمة في دفن هذه الأشياء هي

١- التفسير ج ٢ ص ١٠٢ .

٢- ما يقطع من ذكر الولد عند الختان .

المحافظة على النظافة والاحترام من استعمال بعض الأشرار لها فيما يضر صاحبها ، على ما يعرفه من يشتغلون بذلك ، والمراد بالدفن المواراة في أي مكان ، براً أو بحراً ، وما يقال عند العامة من أن مستقبل الولد يرتبط بالمكان الذي دفن فيه خلاصه ليس له أصل ديني.



س : ما حكم الدين في حضور الحفلات التي تنظمها الشركات والمؤسسات التي تعمل بها ، مع عدم تناول الخمر التي تقدم في هذه الحفلات ؟

ج : قال العلماء في حضور الولائم والحفلات بمناسبة الزواج وغيره . إذا وجد المدعو منكراً في الحفل كشرب الخمر وجب عليه أن ينكره ، لحديث مسلم : «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيوان».

فإن استجابوا له كان بها ، وإلا وجب عليه أن يخرج من الحفل ، فالخروج مظهر من مظاهر الإنكار بالقلب ، أي كراهية هذا المنكر واحتقار مرتكبيه ، فإن قعد معهم وهو كاره كان قعوده حراماً على الرأي الصحيح ، فإن تعذر خروجه بأن كان في ليل وهو يخاف ، أو لأي عذر آخر معقول ، قعد وهو كاره دون أية مجاملة تدل على رضاه^(١).

وروى أبو داود أن النبي ﷺ قال «إذا عُمِلت الخطيئة في الأرض كان من شهدها فكرها - أو فأنكرها - كمن غاب عنها ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهدها».



١- شرح النووي على صحيح مسلم ج ٩ ص ٢٣٤ - ٢٣٦ والخطيب على أبي شجاع ج ٢ ص ٣٣٩.

س : نرى بعض الرجال يعتزون بحمل الخناجر أو السيوف أو اقتنائها ، ونرى على بعضها حلية من الفضة . فما رأي الدين في ذلك ؟

ج : روى أبو داود والترمذي بإسناد حسن أن قبيلة سيف النبي ﷺ كانت من الفضة . والقبيلة هي التي على رأس قائم السيف ، وهي التي يدخل القائم فيها ، وربما اتخذت من فضة على رأس السكين ، وقيل : ما تحت شارب السيف مما يكون فوق الغمد ، فيجىء مع قائم السيف . والشاربان أنفان طويلان أسفل القائم ، أحدهما من هذا الجانب والآخر من هذا الجانب .

وقيل : قبيلة السيف رأسه الذي فيه منتهى اليد إليه ، وقيل : قبيلته ما كان على طرف مقبضه من فضة أو حديد .

وقال هشام بن عروة : كان سيف الزبير محلى بالفضة ، أنا رأيت^(١) .

قال الأثرم : قيل لأبي عبدالله : الحلية لحمايل السيف ؟ فسهل فيها ، وقال : قد روى : سيف محلى ؟ ولأنه من حلية السيف فأشبهه القبيلة ، ولذلك يخرج في حلية الدرع والمغفر والخوذة والخف والران ، ولأنه في معناه .

قال أحمد : قد روى أنه كان لعمر رضي الله عنه سيف فيه سبائك من ذهب . وروى الترمذي بإسناده من مزينة العصري قال : دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة . وقال : هذا حديث غريب . ولا يباح الذهب في غير هذا إلا لضرورة كأنف الذهب وما ربط به أسنانه إذا تحركت .



س : ما هي الحكمة في تحريم لحم الخنزير ؟ ويقول البعض : إنه إذا تغذى غداء نظيفاً فإن لحمه يكون صحيحاً وخالياً من الأمراض ، فهل هذا صحيح ؟

ج : جاء في التعليق على (المنتخب في تفسير القرآن الكريم) الذي نشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية (ص ١٤٥) عند تفسير قوله

١- المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٣٢٣ .

تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة : ٣] في بيان الحكمة في تحريم أكل لحم الخنزير أنه معرض للإصابة بعدد كبير من الطفيليات التي تصيب الإنسان، وأهمها :

١- الحيوان الأولى الهدبي المسمى «الأتنديوم كولاي» المسبب للزحار ومصدره الوحيد للإنسان هو الخنزير ، ويكاد يكون مرضاً مهيناً لا يصيب سوى المشتغلين بتربية الخنزير وذبحه وبيع لحمه .

٢- الوشائع الكبدية والمعوية في الشرق الأقصى ، وخاصة وشيعة الأمعاء الكبيرة «فاسيلوبس بوسكاي» الواسعة الانتشار في الصين ، ووشائع الأمعاء الصغيرة التي تصيب الإنسان في البنغال وبورما وآسام ، ووشيعة الكبد الصينية «كلورنوكس سينتسز» المنتشرة في الصين واليابان وكوريا على الخصوص ، ويعتبر الخنزير العائل الخازن الرئيسي لهذه الطفيليات ، وخاصة الديدان الأولى التي تنطلق فيه لتقضي دورة حياتها في عوائلها الأخرى حتى تصيب الإنسان ، ومن ثم فمقاومتها في الإنسان وحده لا تكفي .

٣- دودة لحم الخنزير الشريطية «تيناسوليوم» والدورة الطبيعية لها أن تنتقل بويضاتها من الإنسان إلى الخنزير ، حيث تكون أجنحتها ديداناً مثنائية في لحمه ، ثم تنتقل إلى أكل هذا اللحم فتتمو الدودة الشريطية البالغة في أمعائه وهكذا ، وهذه إصابة غير خطيرة في المعتاد وتشبه في ذلك دودة لحم البقر الشريطية «تيناساجيناتا» ولكن دودة لحم الخنزير تنفرد دون دودة لحم البقر بخصائص تؤهلها لانعكاس هذه الدودة انعكاساً جزئياً .

أما ابتلاع الإنسان للبيضات بيده الملوثة ، أو مع طعامه الملوث أو بارتداد قطع الدودة المثقلة بالبيض أو البيض نفسه من الأمعاء إلى المعدة ، حيث يفتقس البيض وتنتشر اليرقات في عضلات المصاب ، مسببة أعراضاً شديدة ، كثيراً ما تكون قاتلة إذا ما أصابت المخ أو النخاع الشوكي أو القلب أو غيرها من الأعضاء الرئيسية ، والإصابة بهذه الدودة ومضاعفاتها الخطيرة لا تكاد تعرف في البلاد الإسلامية ، حيث يحرم أكل لحم الخنزير .

٤- الدودة الشعرية الحلزونية «تريكتيلا سبيرالس» وأعراضها الخطيرة مترتبة على انتشار يرقاتها في عضلات الجسم ، وأعراض الإصابة بها شديدة متنوعة ، منها اضطرابات معوية وآلام روماتيزمية وصعوبة التنفس والتهاب المخ والنخاع الشوكي والأمراض العصبية والعقلية المترتبة على ذلك التسمم ، وفي الإصابات القاتلة تحدث الوفاة بين الأسبوعين الرابع والسادس في معظم الأحوال .

والخنزير هو المصدر الوحيد لإصابة الإنسان بهذا المرض الوبيل إلا في المناطق القطبية الشمالية ، ومواطن المرض هي أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية .

والمحاولات المضنية لتجنب هذا البلاء بتربية الخنازير بطريقة صحية وفحص ذبائحها ومعالجة لحومها بوسائل باهظة التكاليف غير مجدية من الناحية العملية ، ويكفي في الدلالة على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية بها ثلاثة أمثال عدد الإصابات في العالم أجمع ، وأن متوسط نسبة الإصابة في ولاياتها المختلفة هو ١٦٪ مع الوثوق بأن هذا الرقم أقل من الحقيقة كثيراً ، وأن نسبة إصابة الخنزير به بين ٥٪، و٢٧٪.

ويزداد على هذا كله أن دهن الخنزير مختلف تماماً في درجة تشبعه عن الزيوت والدهون الحيوانية الأخرى فصلاحيته للغذاء موضع شك كبير ، وينصح الأستاذ «رام» عالم الكيمياء الحيوية الدانمركي الحاصل على جائزة نوبل ، بعدم المداومة على تناوله ، حيث ثبت بالتجربة أنه من أهم ما يسبب حصى المرارة وتصلب الشرايين وبعض أمراض القلب الأخرى .

هذا ما قاله أهل الذكر في ضرر الأكل من لحم الخنزير ، ومن هنا نظمنا كل الاطمئنان إلى حكمة الله سبحانه في تحريم أكله ، وهكذا تكشف العلوم عن أسرار التشريع .



س : ما حكم الدين في الشباب الذين يرسلون شعورهم وسوالفهم ويبدون كأنهم نساء ؟

ج : روى أبو داود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال «من كان له شعر فليكرمه»^(١)، وروي عن أبي داود والترمذي بإسناد جيد عن جابر أن رجلاً دخل على النبي ﷺ ثائر الشعر أشعث اللحية فقال «أما كان لهذا دهن يسكن به شعره» ؟ ثم قال : «يدخل أحدكم كأنه شيطان» وجاء في رواية أن الرجل لما سمع هذا أصلح شعره فقال ﷺ «أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم ثائر الشعر كأنه شيطان» .

كان الرسول ﷺ يسدل شعره ويكرمه ويرجله ، وسدل الشعر إرساله على الجبين واتخاذ كالقصة وكان المشركون يفرقون شعورهم ، وكان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ثم فرق الرسول بعد ذلك كما أخرجه البخاري ومسلم .

وأرى أن السدل والفرق يرجع فيه إلى أهل البلد ، وما رؤى مخالفاً لذلك بحيث يكون عيباً ينهى عنه كما فعل عمر بن عبد العزيز حيث كان إذا انصرف من الجمعة أقام على باب المسجد حرساً يجزؤون ناصية كل من لم يفرق شعره ، وهذا الأمر ليس من الأمور التي يتقرب بها إلى الله ولا يجب التأسى فيها بالرسول ﷺ ، حيث لم يرد فيها قول منه بطلب أو نهي ، فهو من فعله ، ولم يلتزم فيه حالة واحدة .

والمنهي عنه في الشعر هو حلق بعضه وترك بعضه الآخر ، وهو المسمى بالقزع كما رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية لأبي داود بإسناد صحيح أنه ﷺ رأى صبياً حلق بعض شعر رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال «احلقوه كله أو اتركوه كله» وجاء في رواية أنه زي اليهود .

١ - قيل : إن الحديث ليس بقوي ولكن تشهد له الأحاديث الأخرى ، ورواه البيهقي عن عائشة ، وحكم عليه بالصحة .

وذكر الأستاذ محمود شيت خطاب^(١) أن إطالة السوالف تقليد يهودي قديم راجع إلى إلزام «بختصر» لهم به ليعرف أنهم سبى في العراق ، ثم توارث اليهود ذلك وقلدهم الفنانون ، ومن أحسن ما قيل في ذم خنافس اليوم وتشبههم بالنساء قصيدة للشاعر حسن جاد جاء فيها :

من مجيري من الذين اللواتي	حرت فيهم بين الفتى والفتاة ؟
عجباً للفتى يبذل خلقاً	صاغه الله باري النسمات
لم يدع من مفاتن للعذارى	أو يغادر لهن من مغريات
يا بني الخنفساء كيف رضيتم	بانتساب لأحقر الحشرات ؟
ومسختم ما أودع الله فيكم	من سجايا رجولة وسمات
كيف يرجى غد البلاد بجيل	نرجسي الميول والنزعات ؟
لا رعى الله صنعكم من شباب	مغرم بالتقليد في الترهات
كدت والله حين صرتم بنات	أتمنى لو عاد وأد البنات ^(٢)



س : هل أكل لحم الفرس حلال ؟

ج : أكل لحم الخيل حلال لحديث البخاري ومسلم عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن أكل لحوم الحمر الأهلية وأرخص في الخيل ، ووردت عدة أحاديث صحيحة تدل على أن الصحابة كانوا يأكلون لحوم الخيل ، منها حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها في البخاري ومسلم ، قالت : نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه . في رواية : ونحن بالمدينة .

ومن القائلين بحل لحم الخيل شريح القاضي والحسن البصري وعطاء وسعيد ابن جبير والليث بن سعد وسفيان الثوري وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو ثور

١- مجلة الأزهر - ذو الحجة ١٣٩٠ هـ.

٢- يمكن الرجوع إلى القصيدة كلها والموضوع كله في الجزء الثالث من موسوعة «الأسرة تحت رعاية الإسلام» وما جاء من خطورة التشبه بالنساء ، والتقليد الأعمى للغير ، وبخاصة ما ليس فيه فائدة يحتاج إليها المسلمون في ظروفهم الحاضرة .

وغيرهم ، وذهب أبو حنيفة والأوزاعي ومالك إلى أنه مكروه ، غير أن الكراهة عند مالك كراهة تنزيه لا كراهة تحريم ، واستدلوا بما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه أن النبي ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ، لقوله تعالى ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل : ٨] .

وقال الشافعي ومن وافقه : ليس المراد من الآية بيان التحليل والتحريم ، بل المراد منها تعريف الله عباده نعمه . وتنبههم على كمال قدرته وحكمته ، وأما الحديث الذي استدل به أبو حنيفة ومالك ومن وافقهما فقال الإمام أحمد : ليس له إسناده جيد وفيه رجال لا يعرفان ، ولا ندع الأحاديث الصحيحة لهذا الحديث ، وعلى هذا فأكل لحم الخيل حلال على أكثر المذاهب .

